21 March 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى
فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

الدفع قدما بنزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من أيرلندا باسم البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، بصفتها أعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد

مقدمة

١ - في عام ١٩٩٨، خلص الوزراء المؤسسون لائتلاف البرنامج الجديد بالإجماع إلى أن ''القول بإمكانية الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى الأبد وعدم استعمالها إطلاقا - عرضا أو بقرار - تعوزه المصداقية. ويتمثل الدفاع الكلي الوحيد في إزالة الأسلحة النووية والتأكد من أنها لن تنتج مطلقا مرة أخرى''.

٢ - ومن دواعي الأسف العميق أن بعض الدول لا يزال يخطط، بعد انقضاء ما يقرب من ٢٠ عاما على ذلك، لحيازة أسلحة نووية إلى أجل غير مسمى وتبرير الاستمرار في الاحتفاظ بأسلحة نووية على أساس شواغل أمنية مزعومة. ولا تقوِّض هذه المحاولات الصفقة الكبرى ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، ولكن يمكن أيضا أن تشجع الانتشار.

٣ - ويرى ائتلاف البرنامج الجديد أن الحالة الأمنية العالمية الراهنة لا تشكل ذريعة لعدم إحراز تقدم، بل تعزز بالأحرى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن نزع السلاح النووي. ويبرز عدم تمكن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ من التوصل إلى توافق آراء بشأن وثيقة ختامية على نحو صارخ ضرورة إحراز تقدم وكذلك مسؤولية جميع الدول الأطراف في المعاهدة عن منع تكرار هذه النتيجة المخيبة

الرجاء إعادة استعمال الورق

للآمال بشدة. ومن واجبنا المشترك أن نبذل كل الجهود الممكنة لضمان أن يحقق مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ نتيجة ملموسة ومعقولة.

٤ - وإذ نتطلع إلى المضي قدما بطريقة حازمة ومنسقة وفعالة صوب التنفيذ الكامل للمعاهدة، لا بد أن نستفيد مما تعلمناه خلال دورات الاستعراض السابقة.

”١“ يقوض بطء وتيرة نزع السلاح النووي مصداقية معاهدة عدم الانتشار

٥ - على الرغم من الإقرار الإجماعي بالدمار الذي ستنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، على النحو الوارد في جملة وثائق من قبيل ديباجة المعاهدة، كان التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي على مدى العقود الماضية بطيئا بصورة غير مقبولة ولا يزال يتعين إنجاز تنفيذ إحدى ركائز المعاهدة المتمثلة في نزع السلاح النووي.

٦ - ويشير ائتلاف البرنامج الجديد إلى المادة السادسة من المعاهدة، التي تنص على التزام بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي. وأكدت محكمة العدل الدولية في الفتوى التي أصدرتها في عام ١٩٩٦ أن هذا الحكم لا يحدد التزاما ببذل عناية فحسب، ولكن التزاما بتحقيق نتيجة، عندما خلصت بالإجماع إلى أن ”هناك التزاما قائما بالسعي بنية صادقة إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية فعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة“. ويشير الائتلاف إلى أن المادة السادسة ملزمة لجميع الدول الأطراف في المعاهدة. ونلاحظ أن السعي إلى اتخاذ مبادرات تكميلية في منتديات موازية قد يدعم إحراز تقدم في إطار المعاهدة لكنه لا يمكن أن يحل محله.

٧ - وفي مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، اتخذ قرار بالإجماع بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى بحيث يمكن أن تظل الالتزامات التي قطعت بموجبها، بما في ذلك المادة السادسة، سارية. ولكن، بعد مرور ٤٧ عاما على بدء نفاذ المعاهدة، وفي الفترة التي تسبق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمّى، لا تزال المادة السادسة غير منفذة.

٨ - وقد وافق مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على سلسلة من ١٣ خطوة عملية للجهود المنهجية والتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والفقرة ٣ والفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٤ من مقرر عام ١٩٩٥ المتصل ”بالمبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين“، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واعتماد برنامج عمل والبدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح؛ وتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا قاطعا بإزالة ترساناتها النووية بالكامل بما يفضي إلى نزع السلاح النووي؛ وتقليص دور

الأسلحة النووية في السياسات الأمنية. وحتى الآن، لا تزال هذه الخطوات الـ ١٣ غير منفذة إلى حد كبير.

٩ - وأحاط مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ علما ''بإعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدها القاطع، وفقا لمبدأ اللارجعة، بإزالة ترساناتها النووية بصورة تامة، تمهيدا لنزع السلاح النووي''. واتفق المؤتمر على خطة عمل من ٦٤ نقطة تغطي جميع ركائز معاهدة عدم الانتشار، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطارها ''بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠''، بسبل منها ''السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية بجميع أنواعها''. بيد أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالخطوات المذكورة أعلاه كان محدودا وبطيئا. وعلاوة على ذلك، تقوَّض الصفة ''القاطعة'' لهذا التعهد الذي قطعته الدول الحائزة للسلاح النووي بادعاء بعض هذه الدول لاحقا بأنها بلغت الحدود الدنيا من متطلباتها للردع النووي الذي يمكن الاعتماد عليه ولذلك فليس بوسعها مواصلة تخفيض ترساناتها النووية في الظروف الراهنة.

١٠ - وأعيد في عام ٢٠١٠ التأكيد على ضرورة وأهمية تحقيق عالمية المعاهدة، وأهيب بالدول الأطراف أن تبذل قصارى جهودها في سبيل التشجيع على عالمية الانضمام وألا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلبا في تحقيق هذا الهدف. ولم يُحرز أي تقدم في هذا الصدد.

١١ - ونص القرار المتعلق بالشرق الأوسط، المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وكلّف مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الدول الأطراف في المعاهدة بعقد مؤتمر لإنشاء هذه المنطقة؛ بيد أن الجهود الرامية إلى تنفيذ هذا الالتزام باءت بالفشل في عام ٢٠١٢. وبعد مرور خمس سنوات، لم يتوصل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ إلى اتفاق على وثيقة ختامية من شأنها أن تطلق عملية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ولم يكن اتخاذ قرار بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ممكنا إلا من خلال حزمة من النصوص التي اتفق عليها عن طريق التفاوض وتضمنت القرار بشأن الشرق الأوسط. ويود ائتلاف البرنامج الجديد أن يشير إلى أن هذا القرار لا يزال ساريا إلى أن ينفذ بالكامل.

١٢ - ويشير ائتلاف البرنامج الجديد إلى أنه يتعين أن تكون جميع الدول الأطراف مسؤولة بالكامل عن الامتثال بدقة للالتزامات الواقعة عليها بموجب المعاهدة، وكذلك لجميع المقررات والقرارات المتخذة والالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويشير ائتلاف البرنامج الجديد كذلك إلى تعهد جميع الدول

الأطراف، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بتطبيق مبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.

١٣ - ويود ائتلاف البرنامج الجديد أن يؤكد حدوث تأخر في الوفاء بصورة نهائية بهذه الالتزامات التي قُطعت بحرية وأعيد تأكيدها في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة. ويعتقد ائتلاف البرنامج الجديد أنه يمكن النهوض بالمساءلة عن طريق تعزيز شفافية تنفيذ الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي وإمكانية قياسه، وأن من شأن التقدم المحرز في هذه المجالات أن يساعد على استعادة مصداقية المعاهدة وبناء الثقة في عملية نزع السلاح. وتشكل هذه اللجنة التحضيرية فرصة لجميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، لإظهار التزامها بالتنفيذ الكامل للمعاهدة.

'٢' يأخذ خطر تفجير سلاح نووي بالتزايد

١٤ - في ضوء عدم تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي وتزايد المخاطر التي يشكلها استمرار وجود الأسلحة النووية، تتزايد الحاجة إلى إحراز تقدم.

١٥ - ويحسب الخطر باستخدام المصفوفات التي تجمع بين نطاق النتائج المحتملة وأفضل تقديرات الاحتمالات. وكثيرا ما تجادل الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن خطر حدوث تفجير نووي متعمد ضئيل جدا لأن احتماله منخفض جدا، على الرغم من الاعتراف العام بالآثار المدمرة التي ستترتب على مثل هذا التفجير. ولكن، في ضوء هشاشة البيئة الأمنية الدولية وزيادة التوترات في العلاقات الثنائية وظهور موجة جديدة من تحديث الترسانات النووية وتحسين نوعيتها، يتزايد مرة أخرى احتمال تصاعد نزاع تقليدي إلى نزاع نووي.

١٦ - وبغض النظر عن الخطر المتأتي من الاستعمال المتعمد للأسلحة النووية والمخاطر المتأتية من حصول جهات من غير الدول عليها، ثمة إمكانية أخرى تثير قلقا بالغا، أُبرزت في سياق المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، هي خطر التفجير العرضي أو عن طريق الخطأ الذي لا يُعرف سوى القليل عنه حتى الآن.

١٧ - ويتمثل جانب آخر مثير للقلق في قابلية تعرض التكنولوجيا المستخدمة في نظم الأسلحة النووية لهجمات إلكترونية، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار خطيرة فيما يتعلق باحتمال حدوث تفجير نووي.

١٨ - ويبين العديد من الإخفاقات التي أفادت التقارير بوقوعها فيما يتعلق بتجارب القذائف التسيارية بوضوح الخطر الملازم لنظم الأسلحة النووية.

”٣“ تمثل زيادة الوعي بالآثار الإنسانية الكارثية لتفجير سلاح نووي أحد الأسباب الرئيسية التي تدعو إلى إحراز تقدم أسرع في نزع السلاح النووي

١٩ - يشير ائتلاف البرنامج الجديد إلى أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أعرب عن بالغ قلقه إزاء العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استعمال للأسلحة النووية وكرر التأكيد على ضرورة امتثال الدول كافة في جميع الأوقات لأحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ومنذ ذلك الحين، تزيد مجموعة بحوث ومساهمات الخبراء التي قدمت في المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي استضافتها حكومات النرويج والمكسيك والنمسا، وتلك التي قدمت إلى الأفرقة العاملة المفتوحة المعنية بترع السلاح النووي في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، زيادة كبيرة في معرفتنا وفهمنا فيما يتعلق بالتأثير الجسيم الذي سيخلفه أي استعمال للأسلحة النووية، سواء أكان عرضيا أم متعمدا، في البشرية وفي الكوكب.

٢٠ - وإلى جانب المعاناة العشوائية والواسعة النطاق التي ستصيب البشر فورا من جراء أي تفجير في بيئة حضرية - والتي لا يملك المجتمع الدولي أي قدرة للاستجابة المناسبة حيالها على نحو ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر - ثمة آثار أكثر شمولا وأوسع نطاقا للدخان والإشعاع الصادرين عن تفجير من هذا القبيل. ولا بد من التوعية، لا سيما في الدول الحائزة للأسلحة النووية وفي الدول التي تستضيف أسلحة نووية، بما يتهدده الخطر عندما يتكلم القادة عن استعمال ”إقليمي“ أو ”محدد الهدف“ أو ”تعبوي“ أو ”محدود“ للأسلحة النووية. فما نتكلم عنه هو ضرر إنساني كارثي وعشوائي ذو آثار طويلة الأجل تتسم بأنها عابرة للحدود وعالمية. وليس ثمة ما يسمى ضربة نووية ”محدودة“ أو ”إقليمية“.

٢١ - وبالإضافة إلى المشاكل الجسيمة والطويلة الأجل والمعروفة جيدا التي يسببها الإشعاع النووي المفرط للبيئة وللبشرية ككل، يود ائتلاف البرنامج الجديد أن يبرز الأدلة الدامغة التي قدّمت إلى مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وقدمت بعد ذلك على هامش مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، على التأثير الجائر للأسلحة النووية في النساء والفتيات بحكم كونهن إناثا.

”٤“ العقبات التي تعرقل التقدم

٢٢ - يساور ائتلاف البرنامج الجديد قلق بالغ إزاء الأدلة الواضحة على التحديات المتزايدة التي تواجهها قاعدة عدم التهديد باستعمال الأسلحة النووية، وكذلك إزاء التطورات الأخيرة في الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تستهدف تحديث هذه الأسلحة وتحسين نوعيتها، مما يسهم في تجدّد سباق التسلح النووي. وهذه التطورات، إلى جانب عدم إلغاء حالة الاستنفار العالية للأسلحة النووية العاملة كوسيلة للحد من التوترات النووية، تدعو إلى

الشك في التعهد القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة التي لا رجعة فيها لترساناتها النووية.

٢٣ - ويحث ائتلاف البرنامج الجديد جميع الدول الأطراف في المعاهدة على العمل معا بغية تحقيق نتيجة قوية تعبر عن موقف واحد في عام ٢٠٢٠، الذي سيشهد مرور ٥٠ عاما على بدء نفاذ المعاهدة، وهو ما سوف يعكس أهمية المسائل التي تتناولها هذه الورقة وطابعها الملح ويعزز المعاهدة باعتبارها مصدرا أساسيا للالتزامات بترع السلاح النووي.

استنتاجات وتوصيات تقدّم لدورة استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

٢٤ - يكرر ائتلاف البرنامج الجديد التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات بترع السلاح النووي بموجب المعاهدة، وكذلك جميع الالتزامات والتعهدات المقطوعة في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويتعارض استمرار وجود الأسلحة النووية والتهديد الذي يمثله انتشارها بعد ٤٧ عاما من بدء نفاذ المعاهدة مع الالتزامات المقطوعة بموجب المعاهدة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي، دون مزيد من التأخير، بالتزاماتها النابعة من المادة السادسة.

٢٥ - ويكرر ائتلاف البرنامج الجديد التأكيد على التزامه بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية في نزع السلاح النووي. ومن أجل تطبيق تلك المبادئ بصورة ملائمة، يلزم إحراز مزيد من التقدم بشأن وضع نهج تقنية، تكمّلها تدابير ملائمة وملزمة قانونا، في سياق تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية الاتفاقات المتعلقة بتخفيض الأسلحة النووية.

٢٦ - وبالرغم من التسليم بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها سيستغرق وقتا، ينبغي أن تستكشف دورة استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ خيارات النهوض بالمساءلة عن طريق تعزيز شفافية تنفيذ الالتزامات والتعهدات بترع السلاح النووي وإمكانية قياسه.

٢٧ - وكخطوة مؤقتة، يحث ائتلاف البرنامج الجديد الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تلغي حالة الاستنفار العالية للأسلحة النووية العاملة وأن تطبق، على سبيل الاستعجال، ضمانات قانونية وإجرائية ملائمة تهدف إلى الحد من خطر حدوث تفجير نووي.

٢٨ - ويكرر ائتلاف البرنامج الجديد التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وجميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، مدعوة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذا كاملا دون مزيد من التأخير.

٢٩ - ويؤكد ائتلاف البرنامج الجديد من جديد أن برامج التحديث الحالية تتعارض مع كل من نص المعاهدة وروحها، ويوصي بأن توقَف تلك البرامج على الفور.

٣٠ - ويوصي ائتلاف البرنامج الجديد بأن تقوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي تعتمد على الأسلحة النووية في مواقفها الأمنية باتخاذ تدابير لتقليص دور الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية، ويدعو تلك الدول إلى أن تدرج في تقاريرها المنتظمة تفاصيل التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية.

٣١ - ويوصي ائتلاف البرنامج الجديد باتخاذ تدابير لزيادة الوعي في أوساط المجتمع المدني بالمخاطر والآثار الكارثية لأي تفجير نووي، بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال نزع السلاح.

٣٢ - ويود ائتلاف البرنامج الجديد أن يرى ما استجد من معلومات ومعرفة بشأن الآثار الإنسانية الكارثية لاستعمال الأسلحة النووية، بما في ذلك التأثير الجائر للإشعاع المؤين في النساء والفتيات بحكم كونهن إناثا، وما يرتبط بذلك من مخاطر، وقد تجسد في أعمال دورة استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٣٣ - ويجب أن تدفع دورة استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ قدما بالجهود الرامية إلى تحديد تدابير قانونية فعالة لنزع السلاح النووي وصياغتها والتفاوض بشأنها. وفي هذا الصدد، يرحب ائتلاف البرنامج الجديد بمؤتمر الأمم المتحدة الذي سيعقد، عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٨، للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا لإزالتها بصورة تامة، كتدبير فعال يسهم في تنفيذ المادة السادسة.

٣٤ - وينبغي أن تأخذ الدول الأطراف في المعاهدة في الاعتبار أن عدم الوفاء بالاتفاقات والتعهدات التي جرى التوصل إليها في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة يحط من مصداقية المعاهدة وقد يشكل تهديدا للاستدامة الطويلة الأجل لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويجب على جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تسعى إلى التنفيذ الكامل للمادة السادسة دون تأخير.